



The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
<http://ageconsearch.umn.edu>
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

دراسة الموقف التنفيذي لسياسات الانتاج
الحيواني بين المستجدين في قرى محافظة
الشرقية

دكتور / الشحات زكي ابوالشحات
مدرس بقسم الاقتصاد الزراعي
جامعة الزقازيق

دكتور / ابراهيم سليمان
مدرس بقسم الاقتصاد الزراعي
جامعة الزقازيق

مقدمة

تتضمن السياسة الزراعية المصرية مجموعة من السياسات الموجهة بصفة أساسية لقطاع الانتاج الحيواني . وحيث ان قطاع الانتاج الحيواني في غالبيته ما زال في حيازة المزارع التقليدي المتعدد الانشطة الانتاجية النباتية والحيوانية فان مدى كفاءة هذه السياسة لابد وان تقام بمدى استفادة المزارع التقليدي منها . وتشير تقارير وسجلات الهيئات العديدة المنفذة او المشرفة على تنفيذ هذه السياسات الى التوسيع الكبير في مدى تغطيتها للنروءة الحيوانية المصرية في السنوات الاخيرة . وقد تناولت العديد من الدراسات تحليل البيانات الثانية النشرة والاحصاءات الرسمية لهذه الجهات في هذا الصدد . ولكن يندر وجود تحليل لهذه السياسات من واقع البيانات السيدانية ، اي من طرف المتلقين والاستفادة بهذه السياسات . بل ان الاستبيان الميداني المتخصص للانتاج الحيواني يندر وجوده عن الزراعة المصرية وان وجد فهو يتناول الزراعة الانتاجية المتخصصة ، ويبعد عن القطاع الرئيس في الزراعة المصرية في هذا المجال وهو ما يطلق عليه الزراعة التقليدية ، والاهم من ذلك ان مثل هذه الدراسات للاستبيان الميداني في مجال الانتاج الحيواني تكاد تتركز في جمع وتحليل بيانات المخرجات والمدخلات واقتصاديات الزراعة ، ورغم اهمية ذلك فان هذه الدراسات تخلو من استطلاع رأى المزارع في السياسات الحالية المترتبة في هذا

يتقدم الباحثان بالشكر للسيد / امام بشير (زراعة الزقازيق) لمعاونتهم في
إعداد بيانات هذه الدراسة .

القطاع . ولهذا فإن هذه الدراسة قد ركزت على استبيان الموقف التنفيذي للسياسات الرئيسية في مجال الانتاج الحيواني ، من خلال تطبيق نسبية المستفيدين من هذه السياسات من حائزى الماشية في المزارع التقليدية ، وحيث أن مدى استجابة الترکاع أو استفادتهم من سياسة معينة قد يتأثر بعدها عوامل هيكلية أهتمها الساحة الانتاجية للمنشأة ، لهذا فقد تم التطبيق وفقاً لحجم الحيازة الحيوانية . كما استهدفت الدراسة استخلاص اهم المعوقات لتنفيذ هذه السياسات من واقع استطلاع الرأي للمزارع التقليدي في عدم استجابته لكل سياسة على حد .

مصدر البيانات ووصف عينة الدراسة

جمعت بيانات هذه الدراسة ميدانياً من واقع تطبيق استبيان على عينة طبقية عشوائية لقرى محافظة الشرقية شملت اربع قرى هي : قرية الديدامون (مركز فاقوس) ، قرية البيروم (مركز فاقوس) ، قرية طوخ القرامون (مركز ابو كير) ، قرية الزنكلون (مركز الزقازيق) . وقد بلغ عدد افراد العينة (عدد المزارع) من القرية الاولى ٣٦ مزارعاً ، ومن القرية الثانية ٣٦ مزارعاً ، ومن القرية الثالثة ٢٦ مزارعاً ، ومن القرية الرابعة ٢٤ مزارعاً على الترتيب . واختبر المزارعون عشوائياً داخل كل قرية حيانية أرضية بشرط ان يكون لديهم حيازة حيوانية من الابقار والجاموس^(١) . وتم جمع البيانات بواسطة عداد بين مدربين (مهندسون زراعيون) ، واستخدمت استماراة استبيان صست لهذا الغرض تحت اشراف الباحثين ، وتست مقابلات شخصية مع المبحوثين . وحيث أن بيانات هذا الاستبيان في الغلبها بيانات غير كمية ، اي وصفية ، واستطلاع رأى ، واختبار متعدد ، واستلة تعميل مفتوحة فقد تطلب الأمر تغريغها فس جداول تغريغ خاصة ، وتم تجسيم الاجابات وفقاً لبنود استخلصت من واقع الاستبيان ، وحسب نوع الرؤى ، ثم تم تهويب البيانات في جداول توافق (جداول توزيع تكرارية لغرض التطبيق) .

(١) الفئات الحيوانية الأرضية هي : صفر ، اقل من فدان ، ١ الى اقل من ٢ فدان ، ٣ الى اقل من ٥ فدان ، ٥ الى اقل من ١٠ فدان ، ١٠ الى ١٥ فدان ، فأكثر .

وقد روعى في اختيار القرى الأربع المختارة الخصائص التالية : (١) تساوى بعد القرى المختارة عن أقرب مدينة (المركز الإداري) حيث تبعد قرية الديدامون ٥ كيلو متر عن مركز فاقوس ، وتبعد قرية البيروم حوالي ٤ كيلو متر عن مركز فاقوس ، وقرية طوخ القرامض تبعد ٥ كيلو متر عن مركز أبو كبير ، وقرية الزنكلون تبعد حوالي ٦ كيلو متر عن مدينة الزقازيق ، (٢) طبيعة النشاط الاقتصادي الزراعي في القرى المختارة يتسم بالطابع التقليدي ، (٣) ضمان معرفة العدادين والمشورين بالقرى المختارة معرفة جيدة وسهولة متابعتهم والاتصال بهم ووجود مواصلات متاحة لهذه القرى ، وسهولة اقامتهم بها ، (٤) تقارب هذه القرى في مستوى الخدمات والبنية الأساسية ، (٥) تشابة القرى في التركيب السكاني .

ويبيان الملحق لهذا الدراسة أسلمة الاستبيان المطبقة بالمقابلة الشخصية للمزارعين (١) .

منهجية البحث وطرق التحليل

السياسات الزراعية موضوع الدراسة تشمل : (١) سياسة الخدمة البيطرية ، (٢) سياسة التلقيح الصناعي ، (٣) سياسة نشر تربية الماشية الاجنبية ، (٤) سياسة زراعة أعلاف خضراً صيفية ، (٥) سياسة التأمين على الماشية ، (٦) السياسة الاقراضية لغيرها من الانتاج الحيواني ، (٧) سياسة تشجيع ودعم تسيين العجلول .

وقد اعتبر أن نسبة المستفيدين بخدمات أي من هذه السياسات من جهة عدد زراع العينة مؤشراً لفاءة أي من هذه السياسات . ومن جهة أخرى استخدمنا جداً أول التوافق واختبار مربع كاي ، ومعامل التوافق لاختبار معنوية توافق او

(١) تم تحويل هذا الاستبيان بواسطة برنامج المعونة الأمريكية للتنمية ضمن مشروع مصر / كاليفورنيا لنظم التنمية الزراعية ويغطي الفترة الزمنية يونيه ١٩٨٠ / ١٩٨١ .

استقلالية التوزيع الاحتمالي لحجم الحيازات الحيوانية (جملة عدد الابقار والجاموس بالعزرة) عن التوزيع الاحتمالي للمزارعين بين منتفعين بهذه السياسات او غير منتفعين بها ، حيث كان الفرض الصغرى هو ان كل مممن التوزيعين الاحتماليين مستقلان ، والفرض البديل هو عدم استقلال التوزيعين وذلك لكل سياسة من السياسات السبع الذكرية .

ونظراً لأن جداول التوافق التحليلية تحتوي على اربع خلايا ، اي بدرجة حرية واحدة لذلك فقد استخدمت طريقة " باتس " لتصحيح قيمة مربع كاي الناتجة عن نقص عدد الخلايا عن خمسة ، وقيمة مربع كاي المصححة تحسب كما يلى :

$$\text{قيمة مربع كاي المصححة} = \frac{\sum (f_{act} - f_{exp})^2}{\sum f_{act}}$$

التكرار المشاهد - التكرار المتوقع

حيث $m = \text{عدد الصفوف} \times \text{عدد الاعددة}$ لجدول التوافق .

اما تحليل معوقات تنفيذ اي من هذه السياسات كل على حدى فقد تم من خلال تجميع وتلخيص هذه المعوقات تحت بنود رئيسية ذات مفهوى محدد ، وجمعت تكرارات الاجابة لكل معوق وحسب تكرار نسبى من عدد زراعة الفئران الحيوانية الصغيرة ، ومثلها الفئران الحيوانية الكبيرة ، ثم لجملة العينة ، واصبحت قيمة التكرار النسبى مؤشراً لا هبة كل معوق لكل سياسة .

الموقف التنفيذي لسياسات الانتاج الحيواني بين المنتجين في قرى محافظة الشرقية

يتبيّن من الجدول رقم (١) أن عدد المزارعين المستفيدین من اي من السياسات السبع موضوع الدراسة لم يبلغ نصف عدد المزارعين في العينة . واهم ثلاثة سياسات انتشاراً هي سياسة الخدمة البيطرية وقد غطت خدماتها حوالي ٦٤ % من جملة عدد مزارعي العينة ، يليها نظام التأمين على الناشئة

حيث شمل حوالي ٤٢٪ من مزارعى العينة ، ثم سياسة تربية عجلول التسمين بالزرعة حيث مارسها حوالي ٣٠٪ من جملة عدد مزارعى العينة ، هذا رغم ان هذه السياسات تمارس من سنوات بعيدة .

اما سياسة تقديم قرض لاغراض الثروة الحيوانية فلم يستند منها سوى ١٥٪ من عدد مزارعى العينة ، ويبعدوا ان سياسات تنمية الانتاج من خلال رفع الكفاءة الانتاجية للحيوانات المصرية بتقديم خدمات التلقيح الصناعي بغرض الغلط الوراثى او نشر تربية الماشية الأجنبية الاصيلة لم تنجح بصورة معنوية حتى الان فى القرية المصرية ، حيث لم تتمدئ نسبة الاستجابة لها حوالي ٢٥٪ ، ٦٪ من جملة عدد مزارعى العينة لكل من السياستين على الترتيب ولم يقم بزراعة اعلاف خضراً صيفية (علف فيل او اعلاف السورجم) فى اى سنة سابقة للاستبيان وما فيها سنة الاستبيان سوى اقل من ٢٪ من جملة عدد مزارعى العينة .

علاقة حجم الحيازة الحيوانية بتنفيذ السياسات الزراعية في مجال الانتاج الحيوان

باستخدام اختبار مربع كاى ، ومعامل التوافق - جدول رقم ١^١ يتبين انه ليس هناك علاقة معنوية احصائياً بين حجم الحيازة الحيوانية والاستفادة او الاستجابة لكل من سياسة الخدمة البيطرية ، وسياسة التلقيح الصناعى ، وسياسة نشر تربية الماشية الأجنبية ، والسياسة الاقراضيه لاغراض الانتاج الحيواني ، وذلك حتى مستوى معنوية ١٠٪ ، ولكن كان هناك توافقاً معنوياً احصائياً بين حجم الحيازة الحيوانية وتنفيذ كل من السياسات الثلاث الاخرى ، حيث اتضح ان الحيازات الحيوانه الكبيرة (خمسة رؤوس من الابقار والجاموس فاكثر) اعلى استجابة لتنفيذ سياسة زراعة الاعلاف الخضراً الصيفيه ، وسياسة التأمين على الماشية ، وتنمية العجلول .

وتعليل ذلك يرجع لعدة اسباب منها ان هناك علاقة طردية بين حجم الحيازة الزراعية الارضيه وحجم الحيازة الحيوانية (١) ، ومن ثم فالحيازات الحيوانية الكبيرة لديها مساحة ارضيه كافية لزراعة هذه الاعلاف الخضراء الصيفيه ، وايضاً كبر حجم القطبيع يؤكد الطلب على هذه الاعلاف صيفاً ، ولقدرة كبار الزراع على تمويل تكاليف زراعة هذه الاعلاف الصيفيه ، كما ان التأمين على الماشية يتطلب عدد امعينا من الحيوانات تقدر ادنى ، ولحاجة المزارع الكبير وقدرتهم على الاستفادة من السياسات المرتبطة بالتأمين على الماشية مثل توزيع العلف المركز لغرض التسمين او الحصول على قروض للإنتاج الحيواني ، والحصول على قروض تحتاج لضمانات عقاريه لا يملكونها في العادة سوى كبار المنتجين .

ويبدو بصفه عامة ان السياسات الزراعية للإنتاج الحيواني بالقرية المصرية تخدم الصفة رئيسية كبار الزراع ، حيث ان نسبة المستفيدين بهذه السياسات جميعها (حتى التي لم يثبتت احصائياتها علاقتها بحجم الحيازة الحيوانية) كانت أعلى للحايينن لخمسة رؤوس فاكثر .

معوقات تنفيذ السياسات الطالبه في مجال الانتاج الحيواني في قرى محافظة الشرقية

يعرض هذا الجزء من الدراسة اهم المعوقات التي حجبت السياسات موضوع البحث عن تلك النسبة المرتفعة من الحائينن للثروة الحيوانية في القرية المصريه من الاستفاده من اثارها ، والسابق توضيح اهميتها النسبية في الجزء الاول من هذه الدراسة .

معوقات تنفيذ سياسة الخدمة البيطريه :

يتبع من الجدول رقم (٢) ان بعد الوحدة البيطرية عن القرية تعتبر اهم معوقات عدم استخدام الزراع لهذه الخدمات ، بينما ١٩٪ من الاراء اعتبرت ان عدم كفاءة الخدمة وعدم الثقه فيها هي المعيق الثاني ، ويتبع ايضاً انه رغم اعتبار بعد الوحدة البيطرية اهم المعيوقات لكل الفئات الحيوانية

الحيوانية ، الا ان الاعمدة النسبية لهذا المعوق في جملة الاراء تقل فس
الحيارات الحيوانية الكبيرة نظرا لقدرة هؤلاء المزارعين على نقل حيواناتهم
للعلاج خارج القرية او استئجار طبيب بيطرى خاص لهذا الغرض . وقد يسود
ان هذا المعوق ممكن ازالته بالتوسيع في انشاء الوحدات البيطرية ، لكن الاهم
من ذلك هو مستوى الخدمة فيها حيث ان حوالي ٣٣٪ من اراء الحائزين
المتوسطين ، ٤٣٪ من اراء كبار الحائزين اظهرت ان ضعف قوادة الخدمة
هي سبب افتقارهم عن الاستفادة من هذه الخدمة . وهذا له معنوياته ودلائله
نظرا لان كبار الحائزين للثروة الحيوانية يمثلون بنسبيه عاليه من الطلب على
هذه الخدمة ، كما يعني ان توافر الوحدات البيطرية في القرى لن يؤدي الى
الاقبال عليها من نسبة عاليه من الحائزين ، وربما كان انخفاض الاهتمام
النسبية لهذا المعوق لدى صغار الحائزين يرجع الى تحوطهم في هذا
الประเด็น لا نفهم لا يوجدون بدليلا اخر لهذه الخدمة سوى الوحدة البيطرية التي
تقدم خدماتها بالمجان .

معوقات تنفيذ سياسة التلقيح الصناعي للماشية الأجنبية :

رغم أن أكثر من ٥٠ % من أراً المزارعين بینت أن عدم وجود وحدة بيطرية أو مركز تلقيح صناعي قریب هو سبب عدم استخدامهم لهذا النظام - جدول رقم (٣) - فان هذه النسبة تقل لدى كبار حائزى الثروة الحيوانية لأن ١٥ % من الأسباب لدى هؤلاء الحائزين ترجع إلى أنهم يمارسون نشاط التسین أكثر من تربيتهم للماشية الحالبة ، كما أن ١٢ % من جملة عدد المزارعين يرون أن توافر التلقيح الطبيعي كافي وموضع ثقفهم بل أن ٦ % من المزارعين يرون أن خبرتهم السابقة في هذا المجال كانت فاشلة وهذا يبيّن أن البد " باستخدام طلائق أجنبية جيدة للتلقيح الطبيعي المباشر في القرية المصرية هو السبيل لتدعمه بهذا برنامج التحسين الوراثي للماشية المحلية ولم يبدى صغار الحائزين أن عدم وجود آنات للتربية سبباً لعدم استخدامهم للتلقيح الصناعي ، بما يؤكد أنهم ما زالوا المرion الرئيسيون للماشية المنتجة الحالبة في القرية المصرية ، كما أن ٣ % فقط منهم هو أولذين سبق وأن كانت

لهم تجربة فاملة في هذا الصدد ، ويحقح حوالى ٨٠٪ من الاسباب راجمة
اما لعدم توافر الخدمة او عدم توافر المعرفة بهذا البرنامج .

معوقات تربية الماشية الاجنبية بالقرية المصرية :

يتضح من الجدول رقم (٤) ان هناك اربعة اسباب رئيسية هي التي
يعتبرها المزارع التقليدي سببا في عدم تربية الماشية الاجنبية ، وهي على
الترتيب : عدم كفاية الاعلاف المتاحة وعدم توافر الخبرة الفنية وعدم امكان
استقلالها للعمل المزروع ، واقل كفاءة من الجاموس المصري . وهذا يبين ان
استحداث هذه التكنولوجيا الحديثة للقرية المصرية ترتبط بتوليفة معاينة
السياسات الاخرى أهمها السياسات العلفية وتنمية انتاج الاعلاف ، حيث ان
الانتاج لا يتأتى كاستجابة مطلقة لوجود حيوان ذو قدرة عالية ورائيا بسل ان
المنطق التكنولوجي والاقتصادي يعني ان اي زيادة في الانتاج لا بد وان يقابلها
زيادة في المدخلات العلفية وهذا ما تفضل به كثير من مقترحات خطط التنمية ،
والقضية الثانية هي المستوى التكنولوجي للمزارع ذاته والقرية كلها فلا بد ان تكون
على مستوى متآثرن بالمستوى التكنولوجي للوحدة التكنولوجية المطلوب تدخلها
وهي البقرة الاجنبية ، ثالثها هو الاغراض الانتاجية الاخرى ذات الأهمية
المترتبة بتربية الحيوان في الزراعة التقليدية وهي العمل الحيواني ، ولقد
بينت احد الدراسات ان العمل الحيواني يمثل اكثر من ٣٠٪ من جملة قيمة
الخرجات الحيوانية بالمزرعة التقليدية (٢) ، لهذا فان هذه السياسة اي
تربية الماشية الاجنبية مرتبطة بسياسة الميكانة الزراعية لحد كبير ، والقضية
الرابعة هي الكفاءة الانتاجية بمفهوم اقتصادى وليس تكنولوجى حيث بينت احد
الدراسات القومية (عبد الظاهر ، ١٩٨٢) ان سعر الظل للبن الجاموسى
المعدل (٤٪ دهن) اقل من سعر الظل للبن الابقار الفريزيان تحت
الظروف المصرية ، واخرها فان ارتفاع نسبة النفوقة للماشية الاجنبية (الاقلمه)
وصفت الطلب على اللبن البقرى (ذوق المستهلك) تعتبر محددات لا بد
ان تؤخذ في الاعتبار ايضا ويجد را اشاره الى ان ٢٥٪ من اراضي صغار
الحائزين تثبت ان موضوع الكفاءة الانتاجية الاقل للماشية الاجنبية ظاهرة

بالجاموس الحلب هو احد المعموقات لعدم ترتيبهم للماشية الاجنبية ، وهذا راجع الى ان صغار المزارعين يحتفظون عادة بالجاموس اذ على كفاية وانتاجيته مقارنة لكبرى المزارعين (٢)

معرقفات الاستجابة لسياسة زراعة علف الفيل :

يتبيّن من الجدول رقم (٦) ان اهم معمق لعدم زراعة علف الفيل لكافة احجام الحيازات الحيوانية هو عدم توافر مساحة كافية لذلك وقد سبق ان اوضحنا احد الدراسات (١) ان حجم الحيازة الحيوانية مرتبطة بحجم الحيازة الزراعية . ولهذا فكان لابد وان يكون هذا المعمق اكتر وزنا لدى صغار الحائزين عن الكبار الحائزين رغم اهمية الكبيرة لكلامها ، بل وذلك عدم توافر الخبرة الفنية وهي قضية ارشادية ، كما ان المعمق الثالث وهو عدم توافر التقاوى فهو خاصه ببعض العادات ، ولحسن الحظ انه لم تظهر اهمية كبيرة لمعمق الخبرة السابقة السلبية عن فشل تجربة زراعة هذا العلف . اما عدم الحاجة اليه فهذا يمثل ١١ % فقط من جملة نسبة الاراء ، وهذا يعني رغم انخفاض اهميته نسبيا الا انه يدل على ان بعض المزارع لا يجد ضرورة اقتصادية لزراعة علف الفيل لزيادة المنتاج من الاعلاف على حساب محاصيل اخرى اكتر اهمية .

معرقفات الاستجابة لزراعة اعلاف الصيف :

ان هذه السياسة مستحدثة في الزراعة المصرية وما زالت في دور التجربة ، لهذا فان ٦٢ % من الاراء اجمعوا على عدم توافر الخبرة الفنية لزراعة علف الصيف ، وتفصّلت نسبيا اهمية معمق المساحة ، وهذا يدل على امكان نجاح هذه السياسة بالتجريبية في تنفيذها حيث ان اكتر من ٢٥ % من الاراء تتصرّف في توفير الخبرة الفنية والتقاوى وهذا مجال ارشادي ممكن تداركه ومجال تمويله ممكن تدعيمه ، بينما انخفضت كثيرا نسبة الاراء المشيرة الى عدم الحاجة اليه ، وذلك لأن هذه الاعلاف صيفية موسمية تحتاج الى ثلاثة شهور فقط لزراعتها وتعطى ٣ حشائط خلالها ، وكان لابد من الاخذ في الاعتبار ان هذه المحاصيل تعتبر بدائل للذرة على استخدام الارض صيفا لانها فلابد ان ترتبط سياسة تنمية

انتاجية الذرة وحيث يمتنع الزارع عن التورق او التطويش للاصناف الجديدة من الذرة عالية الانتاج مقابل زراعة ساحة ضئيلة (٢ - ٣ بقواط فقط) تغطى العجز فقط الناتج عن التضحية بالتورق والتطويش والجزء من الذرة الذى كان يقدم للحيوان وساحت مساحته لزراعة السرجم ، وفي هذه الحالة فان العائد الاضافي من الذرة التي سوف يزيد محصولها سوف تعوض الزيادة في تكاليف زراعة السرجم ، اما زراعته كخلف لزيادة الانتاج الحيواني من لحم ولحوم ستحتاج لمساحات كبيرة من ساحة المزرعة لا تقل عن ٢ - ٧ فواريط للرام وهذا غير متاح او ممكن للمزارع الصغيرة اقل من فدانين لأن ذلك سوف يكون على حساب محاصيل أساسية مثل الذرة والارز وغيرها .

معوقات تنفيذ سياسة التأمين على الماشية :

ان سياسة التأمين على الماشية تعتبر في حد ذاتها دالة للاستفادة من سياسات أخرى أهمها الاقراض وتوزيع العلف المركز والتأمين لهذا فكان منطقياً ان يكون اهم معوق لعدم الاستفادة منها هو عدم توافر العدد الكافي من الرؤوس حيث يمثل هذا المعوق ٩٠ % من آراء صغار الحائزين ، وحوالى ثلاثة ارباع آراء جملة العينة ويلبي هذا المعوق التعقيدات الادارية في اتمام التأمين ، يلي ذلك الحسوية او عدم العدالة في اتمام عملية التأمين .

معوقات تنفيذ سياسة الاقراض لاغراض الانتاج الحيواني :

يهمن من الجدول رقم (٨) ملاحظة هامة وهي ان عدم وجود بنك القرية او قريه لم يبوز كعمق رئيسى للحصول على القرض ، ولكن يبدو ان المشكلة في مكونات السياسة ذاتها وعلاقتها بتمويل المزارع التقليدى . فقد تبين ان اهم معوق هو ارتفاع سعر الفائدة وقد كانت اهميته اكبر بزيادة حجم الحمساء الحيوانية وهذا قد لا يبدو منطقيا باعتبار ان كبار الحائزين للثروة الحيوانية لديهم القدرة على السداد وتفطية القرض عن المزارعين الصغار ، ولكن هذا يبدو منطقيا ان اخذ كمؤشر لزيادة الطلب للمزارع الكبير على هذه القرض بما يجعله اكثر حساسية بسعر الفائدة وبما في المرتبة الثانية من المعوقات عدم

الحاجة لهذه القروض وربما هذا يعكس محاصلة لمعوقات أخرى تحد من رغبة المزارع التقليدي في الاستثمار في الانتاج الحيواني، أهمها عدم وجود الحوافز السوقية المعايرة الكافية في القرية وعدم توافر الخدمات التسويقية بما يجعل الاستثماري في الانتاج الحيواني خاضعاً للعوامل الاجتماعية والدينية جغرافية (زراعة عائلية) بدرجة اكبر (١)، كما قد يعني أن التمويل الذاتي يلعب دوراً هاماً داخل القرية ويزداد مرة أخرى الروتين والبيروقراطية والتحيز كمعوق آخر كما هو الحال في سياسة التأمين حيث يأتي في المرتبة الثالثة وعدم توافر ضمانات الحصول على قرض مثل مساحة الأرض يأتي في المرتبة الرابعة ضمن المعوقات، كما أنه يمكن القول بأن المعوقات التي ينبع النظر للقروض بضرر فائدة على أنها ربما من أهم المعوقات لمسمى الأقبال على الأقراض أو عدم الحاجة إليه، وربما إذا تجمعت المعوقات بأرقام (٢)، (٦)، (٧)، (٨) يمكن إجمالها في مسح رقمي يوضح معوقات الادارة أو نقص كفايتها من قبل الهيئة التنفيذية حيث تبلغ أهميتها بالنسبة مجتمعة أكثر من ثلث عدد الاراء للمزارعين.

معوقات التوسيع في سياسة التأمين في المزرعة التقليدية :

يوضح الجدول رقم (٩) أن نشاط التأمين في المزرعة التقليدية متعددة المنتجات كثوع من التوسيع الرأسى في الانتاج وتكتيفه بحدٍ خمس معوقات رئيسية تمثل أهميتها النسبية اكبر من ٩٠٪ من جملة عدد الاراء لزارعى العينة وهي على الترتيب وفقاً للأولويات نقص العمالة، والافتقار لرأسمال للتمويل، ونقص الأعلاف، ونقص الخبرة الفنية وحاجته للتخصص في الادارة.

ومن جهة اخرى فإن ارتفاع اسعار العجل المجدول المعد للتأمين لا تعتبر معوقاً لدى المزارع التقليدي وذلك لأنه هو المنتج لهذه العجل، يعكس الحال لدى مزارع التأمين التجارية والتي تعانى من ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع سعر العجل المعد للتأمين كما

بيت احد الدراسات (٤) وهذا يؤكد ان تدعيم المزارع التقليدي لاتمام عملية التسمين داخل مزرعته اكتر كفأة من الناحية الفوترة المزرعية عن اضطراره لبيع العجل المعد للتسين في اسواق الماشية للمسن التجاري باسعار مرتفعة ، نظراً لأن مرحلة انتاج العجل المعد للتسين هي أعلى مراحل التربية تكلفة مع اضافة هواش تسويقية مرتفعة لضعف الخدمة التسويقية بين القرية ومراسك التسمين التجارية كما ان المنتج التقليدي هو المنتج الرئيسي للاعلاف ويعتمد في التغذية بنسبة كبيرة على مزرعته ٠

الخلاصة والتوصيات

بيت الدراسة انه من جملة عدد مزارعى العينة (١٢٣) مزارع لا يقع قرى من محافظة الشرقية) حوالي ٤٦ % قد استفادوا من سياسة الخدمة البيطرية ، ٤٢٪ قد استفادوا من سياسة التأمين على الناشئة ٣٠٪ قاموا بالتسجين في المزرعة ، ١٥٪ حصلوا على قريض لاغراض الانتاج الحيواني ، اقل من ٣٪ من جملة العينة هم فقط الذين استخدموها التلقيح الصناعي لا يقارهم او قاما بتربية ابقار اجنبية او زرعوا اعلاف خضراء صيفية (علف فيل او سروجم) وتبين ان الحيازات الحيوانية الكبيرة (خمسة رؤوس من الابقار والجاموس) هي الاكثر استفاده من السياسات الزراعية في مجال الانتاج الحيواني في القرية المصرية ٠

وأوضحت الدراسة ان اهم معوقات تنفيذ السياسات السبع موضوع الدراسة في القرية التقليدية مرتبة وفقاً لاهيتها النسبية لكل سياسة كانت بالنسبة لسياسة الخدمة البيطرية هي : بعد الوحدة البيطرية عن القرية، عدم كفاءة الخدمة البيطرية وعدم الثقة فيها ، وبالنسبة لسياسة التلقيح الصناعي هي : عدم توافر وحدة بيطرية او مركز تلقيح صناعي قريب، عدم المعرفة بهذا البرنامج ، الثقة في التلقيح الطبيعي وبالنسبة لسياسة تربية الماشية الاجنبية هي : عدم كفاية الاعلاف المتاحة، عدم توافر الخبرة الذاتية ، عدم امكان استغلالها في العمل المزرعى ، انخفاض

كفايتها الانتاجية عن الجاموس الحلب ، وبالنسبة لمياسة زراعة الأعلاف الخضراوة الصيفية الجديدة هي : عدم وجود ساحة ماتحة ، عدم توافر الخبرة الفنية ، عدم توافر تقاويمه . وبالنسبة لسياسة التأمين على الماشية هي : عدم توافر العدد الكافي من رؤوس الحيوانات ، التعقيدات الإدارية والتحيز (المحسوبي) ، وبالنسبة للسياسة الاقراضية هي : ارتفاع سعر الفائدة عدم الحاجة إليه ، التعقيدات الإدارية ، عدم توافر الضمانات المطلوبة تقييماً للحصول على القرض ، اعتبارها ربا ، بالنسبة لسياسة التسمين هي : عدم توافر العمالة أو رأس المال للتغذية أو العلف الكافي للتسمين أو الخبرة التكنولوجية .

منواعي الدراسة في ضوء نتائجها بما يلى : (١) التحسين الوراثي للماشية المصرية لابد أن يبدأ ب توفير الطلاقن الأجنبية في القرية لاتمام التلقيح الطبيعي باعتباره الطريقة الأكثر كفاءة وموضوعية في المدى القصير مع تأجيل برامج التلقيح المناعي حتى يتوله الحافز لدى المزارع لتحسين إنتاجية أبقاره بالخلط و حتى تتم التنمية الريفية الشاملة لاستفادة التكنولوجى المتقدم المتمثل في التلقيح الصناعي و حاجته لبنية أساسية ، (٢) التركيز على الخلط كسياسة للتسمين الوراثي واستبعاد فكرة تربية ماشية أجنبية نسبية وربط ذلك ببرامج الهيئة الزراعية والسياسات العلفية مع العمل على عدم زيادة حجم الثروة الحيوانية ، (٣) التوسيع في زراعة الأعلاف الخضراء الصيفية الجديدة يكون خاصة في نطاق اصناف السورجم ، ويتوقع ان تكون الحيازات الزراعية والحيوانية الكبير هي المنفذ له ولتحميت الحيازات الصغيرة لعدم قدرتها على التضحية بمساحة من المحاصيل الغذائية الأساسية مثل الفقرة والارز لصالح العلف الصيفي ، الا لو تم ذلك من خلال برنامج رفع إنتاجية الذرة باصناف جديدة ، (٤) لابد أن يكون المزارع التقليدي هو محور السياسات المشجعة على التسمين مثل سياسة الأعلاف المركزة والأقراض لأنها هو المنتج للمجول المعدة للتسمين والمعروض للامميات والمنتج لمعظم الأعلاف وبالتالي يمكن تجنب الارتفاع الكبير في أسعار المجول المسنة ومن ثم اللحوم على مستوى المستهلك والراجحة لا رفع سعر العجل المعد للتسمين المشترى من قبل المستهني التجاريين من الأسواق

وما يتحمله هذا السوق من هواش مبالغ فيها (٥) ثبت من الدراسة ان
الافتقار للخبرة التكنولوجية او الالام بالجوانب التنفيذية والاجرائية لبعض
السياسات هي من اهم المعوقات الهامة في تنفيذ السياسات المرتبطة بالانتاج
الحيواني خاصة السياسات الانتاجية منها وهذا يؤكد الدور الغائب للارشاد
الزراعي في مجال الثروة الحيوانية في مصر لينه لابد ان تتوافق البرامج
الارشادية الفعالة لتوصيل هذه الخبرة التكنولوجية لتنفيذ هذه السياسات
والمعروف باهداف هذه السياسة وكيفية الاستفادة منها وفي هذا الاطار فان
الاجهزة الحكومية الارشادية قد تبدو مشكلة مشاكل الانتاج البشري لهذا فالابد
من تطوير هذه الخدمة الارشادية من خلال الوحدات البيطرية وتحديثها
وتمويلها كما يمكن الاستفادة من المعاهد العلمية والبحثية الاقليمية على
مستوى المدارس الثانوية الزراعية وحتى الجامعات الاقليمية والاستفادة من الطلبة
لهذه المعاهد تحت اشراف اعضاً هيئة التدريس لتنفيذ هذه البرامج الارشادية
مع وجود مراكز ارشادية بها مولة من المحليات وحكوميا ومن برامج المعونسة
الفنية الاجنبية واستمرار الدراسات الميدانية المخططة للتعرف على المشاكل
والتوصل لحلول لها ومتابعة تنفيذها لدى العزارع وتعزيز النتائج .

جداول رقم (١) : علاقت حجم السيارة الحجرية باستهلاك الزراع المائي
في مجال الانتاج الحجري .

**جدول رقم (٢) : اهم معوقات تطبيق سياسة تقديم خدمات الرعاية البيطرية
في قرى محافظة الشرقية**

جملة العينة	الاهمية النسبية (%)					معوقات تطبيق السياسة
	حيازة حيوانية ٦ راس فاكس	حيازة حيوانية ٦-٣ راس	حيازة حيوانية ٣-١ راس	حيازة حيوانية ١ راس	٢١,٤	
١٨,٦	٤٢,٩	٣٣,٣	١١,١			١- بعد الوحدة البيطرية عن القرية ٢- عدم كفاءة الخدمة البيطرية وعدم الثقة فيها .

جدول رقم (٣) : اهم معوقات تطبيق سياسة ائحة التلقيح السناعي لرفع الكآبة الانتاجية للماشية في قرى محافظة الشرقية

جملة العينة	الاهمية النسبية (%)					معوقات تطبيق السياسة
	حيازة حيوانية ٦ رأس فاكس	حيازة حيوانية ٦-٣ رأس	حيازة حيوانية ٣-١ رأس	٥٠,٤	٣٥,٣	
٢٦,٢	٢٢,٥	٢٢,٠	٢٩,٤			١- عدم وجود وحدة بيطرية او مركز تلقيح سناعي قرب *
١٢,٢	١٢,٢	٦,٤	١٢,٢			٢- عدم المعرفة بهذا البرنامج
٦,١	٨,٨	٦,٣	٧,٩			٣- تماطل التلقيح الطبيعي والثقة فيه اكبر من التلقيح السناعي *
٤,٦	١٤,٢	١,٦	٠,٠			٤- عدم نجاح التلقيح السناعي من قبل *
						٥- عدم وجود اذن للتربيط لدى المزارع *

**جدول رقم (٤) : معوقات تطبيق سياسة نشر وتنمية الماشية الا جنبيّة
الاصلية في قرى محافظة الشرقية**

متوسط العينة	المعوقات				معوقات تطبيق السياسة
	حيازة حيوانية ٦ رأس فاكثر	حيازة حيوانية ٤ رأس	حيازة حيوانية ٣ رأس	حيازة حيوانية ١ رأس	
٣١,٦	٣٨,٥	٤٥,٢	٣٥,٢	٣٥,٢	١- عدم كفاية الاعلاف المتاحة
٢٢,٦	٣٨,٥	٤١,٤	١٢,٨	١٢,٨	٢- عدم توافر الخبرة الفنية لتربيتها
١٢,١	١٥,٢	٤٠,٠	١٤,٣	١٤,٣	٣- لا يمكن استغلال هذه الانواع في العمل المزرعى
١٢,١	٢,٢	١٤,٣	٤٥,٠	٤٥,٠	٤- اقل كفأة من الجاموس الحلب
٥,٣	٠,٠٠	٨,٦	٣,٦	٣,٦	٥- ارتفاع معدلات نفقة الماشية
١,٣	٠,٠٠	٠٠,٠	٣,٦	٣,٦	٦- ضعف الطلب على نوعية اللبن من هذه السلالات

جدول رقم (٥) : معوقات تطبيق سياسة زراعة الاعلاف الخضراء الصيفية (علف الفيل)

متوسط العينة	المعوقات				معوقات تطبيق السياسة
	حيازة حيوانية ٦ رأس فاكثر	حيازة حيوانية ٤ رأس	حيازة حيوانية ٣ رأس	حيازة حيوانية ١ رأس	
٣٨,٥	٣٥,٥	٣٤,٩	٥٠,٠	٥٠,٠	١- عدم وجود مساحة متاحة لزراعته
٣٦,٠	٣٨,٦	٣٦,٥	٣٢,١	٣٢,١	٢- عدم توافر الخبره الفنية لزراعته
١٠,٢	١٢,٩	٢,٩	١٤,٣	١٤,٣	٣- عدم توافر تقاويمه
١٠,٢	٦,٥	١٥,٩	٣,٦	٣,٦	٤- عدم الحاجه اليه
٣,٣	٦,٥	٣,٢	٠٠,٠	٠٠,٠	٥- ارتفاع تكاليف انتاجه
٨	٩,٠	١,١	٠٠,٠	٠٠,٠	٦- فشل تجربته لدى مزارعين في القرية

جدول رقم (٦) : معوقات تطبيق سياسة زراعة الاعلاف الخضراء الصيفية (اعلاف السورج)

		الاهمية النسبية (%)				مقدرات تطبيق السياسة
جبلة	حيازة	حيازة	حيازة	حيازة	حيازة	
العينة	حيوانية	حيوانية	حيوانية	حيوانية	حيوانية	
	رأس	رأس	رأس	رأس	رأس	
	فائز	فائز	فائز	فائز	فائز	
١٠ عدم توافر الخبرة الفنية لزراعته	٦٦,٢	٦٦,٢	٦٥,٧	٦٦,٢	٥٠,٠	٦١,٢
٢٠ عدم وجود مساحة ملائمة لزراعته	٣١,٤	٣١,٤	٣١,٤	٣١,٤	٢١,٩	١٨,٤
٣٠ عدم توافر التقاوى	٠٠,٠	١٦,٢	١٦,٢	١٦,٢	٢٥,٠	١٤,٠
٤٠ عدم الحاجة اليه	٢,٩	٤,٤	٤,٤	٣,١	٣,١	٣,٧
٥٠ ارتفاع تكاليف انتاجه	٠,٥	٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,١	٢,٢

جدول رقم (٧) : معوقات تطبيق سياسة التأمين على الساشرة في قرى محافظة الشرقية

الاهمية النسبية (%)		موقنات تطبيق السياسة			
جذبة العينة	حيوانية حيوان	جذبة حيوانية حيوان	جذبة حيوانية حيوان	جذبة حيوانية حيوان	جذبة حيوانية حيوان
فأكفر	رام	٣-٥	٢-١	٤-٣	٦-٣
جذبة العينة	حيوانية حيوان	جذبة حيوانية حيوان	جذبة حيوانية حيوان	جذبة حيوانية حيوان	جذبة حيوانية حيوان
٢٨,١	٢٦,٤	٧١,٤	٩٠,٠	٩٠,٠	٩٠,٠

**جدول رقم (٤٨) : معوقات تطبيق سياسة التموين وضرائب الانتاج الحيواني
في قرى محافظة الشرقية**

المعوقات					الاهمية النسبية (%)	العينة	ناظم	حيوانية	حيازة	ناظم	ناظم	ناظم	ناظم
					الاهمية النسبية (%)	العينة	ناظم	حيوانية	حيازة	ناظم	ناظم	ناظم	ناظم
١	ارتفاع سعر الفائدة على القرض	٢٢,٥	٣٥,٢	٤٨,٣	١٢,٩	٢٨,٣	٢٥,٢	٢٢,٥	٢٠,٣	١٧,٦	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣
٢	عدم الحاجة اليه	١٩,٣	١٢,٩	٢٠,٨	١٢,٩	٢٠,٨	١٢,٩	١٩,٣	٢٣,٥	٢١,٣	٢١,٣	٢١,٣	٢١,٣
٣	تعقيدات ادارية وتحيز في تقديم القروض	١٨,٣	٢١,٤	١٩,٠	١٤,٣	١٤,٣	٢١,٤	١٨,٣	١٧,٣	١٧,٣	١٧,٣	١٧,٣	١٧,٣
٤	يُشترط حيازة كبيرة للحصول على قرض	٨,٣	١٠,٢	٥,٦	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٥	اسلوب الاقتراض حرام دينيا ربا	٨,٣	٢,١	٢,٥	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٦	صعوبة اسلوب الداد	٢,٣	٣,٦	٢,٥	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
٧	بعد المكان لبنك القرية	٢,٣	٠,٠	١,٤	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
٨	عدم الاطلاع او معرفة هذه السياسة	٢,٢	٣,٦	١,٩	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢

جدول رقم (٩) : معوقات التوسيع في سياسة التسمين للعجز في الزارع التقليدية.

المعوقات					الاهمية النسبية (%)	العينة	ناظم	حيوانية	حيازة	ناظم	ناظم	ناظم	ناظم
					الاهمية النسبية (%)	العينة	ناظم	حيوانية	حيازة	ناظم	ناظم	ناظم	ناظم
١	عدم توافر العالة اللازمة لهذا النشاط	٤٨,٢	٤٨,٠	٥١,٢	٤٢,١	٤٢,١	٤٢,١	٤٨,٢	٤٨,٢	٤٨,٢	٤٨,٢	٤٨,٢	٤٨,٢
٢	عدم توافر رأس المال للتمويل	٤٥,٢	١٦,٠	٤١,٢	٤٢,٩	٤٢,٩	٤٢,٩	٤٥,٢	٤٥,٢	٤٥,٢	٤٥,٢	٤٥,٢	٤٥,٢
٣	عدم توافر العلف الكافي للتسين	٨,٨	١٢,٠	٨,٢	٢,١	٢,١	٢,١	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
٤	عدم توافر الخبراء الفنية للتسين	٢,١	٠٠,٠	١٠,٠	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١
٥	بعض التفرغ وتخصيص زراعة المزارع التقليدي	٢,١	٢٠,٠	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١
٦	عدم انتظام ضعف كفاءة سياسة التأمين وتوزيع العلف المركب	١,٢	٤,٠	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
٧	ارتفاع اسعار الحيوانات المعدة للتسين	٠,٩	٠٠,٠	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩

المراجع

- (١) ابراهيم سليمان (دكتور)، الشحات زكي ابو الشحات (دكتور) : العوامل الاجتماعية والاقتصادية المقترنة على القرارات الاستثمارية للزراعة التقليدي في مجال الثورة الحيوانية - المقرن الدولي السابعة للأبحاث والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية (٢٧ مارس - ١ أبريل ١٩٨٢) ، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٨٢ (بحث باللغة الانجليزية)
- (٢) ابراهيم سليمان (دكتور) نسرين عبد العزيز (دكتوره) : اقتصاديات الانتاج الحيواني في المزرعة التقليدية المصرية - بحث غير منشور باللغة الانجليزية ، مشروع مسر / كاليفورنيا لنظم التنمية الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ١٩٨٢
- (٣) طاهر عبد الظاهر : دراسة اقتصادية للألبان في مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢
- (٤) ابراهيم سليمان (دكتور) : السياسة السعرية في مجال انتاج اللحوم الحمراء - بحث غير منشور باللغة الانجليزية ، مشروع مسر / كاليفورنيا لنظم التنمية الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢
- (٥) ابراهيم سليمان (دكتور)، الشحات زكي ابو الشحات (دكتور) : اتجاهات الزراعة نحو بناء السياسات المقترنة لتنمية الانتاج الحيواني في قرى محافظة الشرقية : مجلة البحوث الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٢ (في طريقة للنشر) .